

Distr.: Limited
17 December 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باسترداد الموجودات
الاجتماع الرابع
فيينا، ١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

مشروع التقرير*

إضافة

ثالثاً - تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٣ وتوصيات الفريق العامل

١ - ردّاً على استفسارات الوفود، أوضح أمين المؤتمر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تظل هي الإطار القانوني الوحيد لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة. وأوضح كذلك أن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية متساوية في أهلية الحصول على المساعدة في إطار هذه المبادرة. وذكر، فضلاً عن ذلك، أن الأنشطة المنفّذة في إطار مبادرة استرداد الموجودات المسروقة أنجزتها الأمانة تنفيذاً للولايات التي أناطها بها مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل. وأشار إلى الوثائق التي تنظم الشراكة بين المنظمين، والتي هي متاحة لعموم الجمهور في موقع مبادرة استرداد الموجودات المسروقة. واعتبر عدة متكلمين أن مكانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق هذه المبادرة غير متناسبة مع إسهامه. واقترح أحد المتكلمين تدبيراً فورياً، وهو أن تعرض جميع منشورات المبادرة في الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



رابعاً- المناقشة المواضيعية

ألف- العمل نحو إنشاء شبكة عالمية لاسترداد الموجودات

٢- زوّد ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني بمبادرة استرداد الموجودات الفريق العامل بمعلومات عن اجتماع جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات، المشتركة بين هذه المبادرة والإنتربول، الذي عُقد في فيينا يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد حضرت ذلك الاجتماع جهات اتصال تمثل ٤٢ بلداً مشاركاً في قاعدة بيانات جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات، المشتركة بين مبادرة استرداد الموجودات والإنتربول. وقد بدأ تشغيل قاعدة البيانات هذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهي تضم حتى الآن ٧٤ دولة. وزوّد أحد المشاركين في ذلك الاجتماع الفريق العامل بمعلومات عن مناقشات الاجتماع وتوصياته، التي ركّزت على أمور منها تعزيز المساعدة العملية وغير الرسمية، وتوثيق الاتصالات المباشرة بين وكالات إنفاذ القانون، وتحقيق التكامل مع الشبكات الإقليمية. ورحب المتكلمون بإنشاء قاعدة البيانات ودعوا إلى استخدامها وإلى تحديثها بانتظام.

٣- وأشار الفريق العامل إلى الدور الهام الذي تؤديه الشبكات في تبادل الخبرات، والاتصالات غير الرسمية قبل تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية وبناء القدرات. وذكر أن هذه الشبكات لن تُعني عن اللجوء إلى الطلبات الرسمية للمساعدة القانونية المتبادلة، بل ستساعد على إعداد هذه الطلبات الرسمية وستدعم استخدامها. وأبرز الفريق العامل ضرورة إقامة شبكة عالمية لجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات. ورأى بعض المتكلمين أنه يمكن إقامة هذه الشبكة باستخدام قاعدة بيانات لجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات، المشتركة بين مبادرة استرداد الموجودات والإنتربول، باعتبارها نقطة انطلاق ومنصة لهذه الشبكة، وأنه ينبغي التشجيع على ترشيح المزيد من جهات الاتصال في قاعدة البيانات المعنية. وإلى جانب اقتراح استخدام قاعدة البيانات كشبكة عالمية، شُدّد على ضرورة ضمان ترشيح الحكومات لمزيد من جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات. وأكد المتكلمون على ضرورة الاستناد في إقامة أي شبكة عالمية إلى الشبكات الإقليمية، وعلى ضرورة تحقيق التكامل فيما بينها وتنسيق أنشطتها. واقترح أحد المتكلمين أن تركز الشبكة العالمية على تبادل الخبرات، في حين يمكن أن تركز الشبكات الإقليمية على تنفيذ أنشطة المساعدة العملية وبناء القدرات.

باء- التحقيقات المالية وتعقب الموجودات

٤- نظر الفريق العامل في موضوع التحقيقات المالية وتعقب الموجودات. وعقب عرض تمهيدي قدّمه ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدى مبادرة استرداد الموجودات المسروقة، قدمت ثلاثة عروض إيضاحية.

٥- فقد قدّم ممثل الولايات المتحدة إلى الفريق العامل معلومات عن إجراءات بلده وخبراته في مجال تعقب الموجودات في سياق دعاوى استرداد الموجودات، وأشار إلى مبادرة استرداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد التي أطلقها المدعي العام في الولايات المتحدة. وشدد على أن تعقب الموجودات أثناء مرحلة التحقيقات أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتحقيقات، شأنه في ذلك شأن كشف الموجودات، وتحديد مكان وجود الأدلة والأطراف الإجرامية المحتملة الأخرى، والشهود والقرائن. وذكر أن تعقب الموجودات أمر أساسي لإثبات الجريمة المرتكبة وتوفير أساس للمصادرة وتقديم المساعدة المتبادلة. وبين المتكلم بإيجاز مختلف الأدوار في عملية تعقب الموجودات وأنواع الأدلة المراد استخدامها. وتشمل التحديات القائمة في هذا المجال تعقد المعاملات المصرفية الدولية واستخدام الاستثمارات وهياكل الشركات لإعاقة التحقيقات، وكلفة الخبرة المالية.

٦- وبيّن ممثله جنوب أفريقيا بإيجاز النهج المتبع في بلدها في إجراء التحقيقات المالية وتعقب الموجودات، وأشارت إلى أن مفتاح نجاح التحقيقات المالية هو وجود علاقة وطيدة مع مقدّمي الخدمات المالية. ولخصت مختلف الخطوات اللازمة لتحديد الملامح المالية، التي تبدأ بأبحاث مكتبية من المصادر المفتوحة والمغلقة على السواء، وإجراء عمليات تدقيق مع وحدات الاستخبارات المالية والمصارف. وبعد تحديد قاعدة موجودات الشخص، يبدأ تحقيق مالي مفصل من خلال جملة أمور منها أوامر الحضور والطلبات الموجهة من الشرطة. وشددت على استخدام الأدلة الإرشادية وأدوات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الاستفادة من شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وأشارت إلى تحديات منها انعدام المحققين الماليين المتمرسين، وتلك المصارف في تقديم المعلومات دون صدور أوامر بالحضور، وعدم كفاية التشريعات. وأكدت على الفرص المتاحة في إطار الشبكات الإقليمية وبناء قدرات المحققين والمدعين والمبادرات التدريبية المشتركة.

٧- أما المراقب عن البنك الدولي فقدّم إلى الفريق العامل عرضاً إيضاحياً عن دراسة حالة، مشدداً على أهمية جمع الأدلة وتأمين الموجودات. وركزت الدراسة على قضية تتعلق بمؤسسة مصرفية واستراتيجيات لاسترداد ممتلكات تجارية عقب ملاحقة قضائية جنائية وإدانة.

أحد كبار مديري المصرف السابقين. وسلط الضوء على العمل المنجز أثناء مرحلة التحقيق في عدة ولايات قضائية من أجل تكوين مجموعة قوية من الأدلة وتعقب الموجودات.

٨- ورحب المشاركون بالتغييرات في الأطر التشريعية الوطنية التي أسهمت في السنوات الأخيرة في تقليل الأعباء المرهقة التي تعيق استرداد الموجودات. وشددوا على أن التنفيذ الكامل للفصل الخامس عملية مستمرة وعلى ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز الأطر التشريعية وبناء القدرات. وشدد المتكلمون أيضاً على الأهمية البالغة التي تتسم بها الإرادة السياسية المتحفزة باستمرار وأهمية إيجاد ثقافة المساعدة المتبادلة والتعاون. وأشار المتكلمون إلى ما تواجهه البلدان التي تفتقر إلى نظم معلومات متكاملة وكفؤة أو تفتقر إلى قدرات متخصصة كافية في مجال استرداد الموجودات من تحديات في مجال تعقب الموجودات تحديدًا. وشدد كذلك على أن أحد التحديات التي تواجه قضايا استرداد الموجودات يتمثل في تحديد فئات المعلومات المتاحة للدولة الطالبة. وبوجه أعم، شدد المتكلمون على ضرورة إيجاد السبل والوسائل التي تمكن من التغلب على العقبات القائمة في وجه التعاون الدولي الفعال والتي تنشأ عن اختلافات النظم القانونية والقضائية.

خامسا- اعتماد التقرير

٩- في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد الفريق العامل التقرير عن اجتماعه (Add.1 و CAC/COSP/WG.2/2010/L.1).